جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

آب /أغسطس
2023

تقرير تحليلي

مستقبل مشاريع التعافي المبكر في سورية
بين الاحتياجات ومصالح الفاعلين

إعداد: خالد التركاوي
باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات - 2023
www.jusoor.co

المحتويات

مقدمة 4
أوّلاً: الواقع الراهن لمشاريع التعافي المبكر في سورية 6
ثانياً: توقُّعات مشاريع التعافي المبكّر عام 2023 وبعده 8
ثالثاً: مشاريع التعافي المبكر ومسار التطبيع العربي..... 10
رابعاً: الموقف الغربي من مشاريع التعافي المبكر ومستقبلها في سورية.. 12
خامساً: مصالح المتضررين 13
خُلاصة 14

مقدمة

بدأ الحديث عن قضايا التعافي المبكر في سورية منذ عام 2018، حيث باتت بعض المؤسسات المحلية والدولية –وكذلك المانحون– يعتقدون أن المرحلة الأصعب في البلاد مرت، وأنه يجب العمل على جرعات معزّزة ومكثفة تساعد على استعادة البلاد لعافيتها.

تزامن الحديث عن التعافي المبكر مع تراجُع نفوذ المعارضة لحساب النظام السوري في كل من درعا وحلب وحمص وريف دمشق ومناطق أخرى، كذلك مع سقوط داعش وثبات نسبي في السيطرة العسكرية للفاعلين الرئيسيين.

عام 2021 تم تضمين مشاريع التعافي المبكّر في الدعم المقدّم للخدمات الأساسية التي تشملها المساعدات الإنسانية إلى سورية بموجب قرار مجلس الأمن 2585، وتم تجديد ذلك في القرار 2642 (2022) الذي أضاف الكهرباء للخدمات الأساسية، واستمر العمل وَفْق هذه الآلية في القرار 2672 (2023)، الذي لم يتم التمديد له بعد استخدام روسيا حقّ النقض (فيتو).

لكنّ مشاريع التعافي المبكّر تواجه خطر التوقُّف؛ بسبب رفض روسيا التمديد لآلية دخول المساعدات الإنسانية عبر الحدود وعدم قدرة الأمم المتحدة والنظام على التوصّل إلى تفاهُم نهائي يضمن استمرار دخول المساعدات من الحدود وَفْق الآلية المعمول بها في القرار 2165 (2014).

ومصطلح التعافي المبكّر يجمع بين ما هو إنساني وما هو اقتصادي؛ أي ما يتعلّق بمصالح ومنافع الأطراف المختلفة، فمن ناحية إنسانية يحتاج المقيمون في سورية إلى الخدمات الرئيسية التي تعينهم على الاستمرار بالحياة، وأن يكونوا أكثر اعتماداً على أنفسهم في تأمين هذه الاحتياجات وهو ما يتناسب مع مرحلة الاستقرار. لكن من ناحية اقتصادية فالأمر يتعلق بمصالح الأطراف الرئيسية، فالمانحون الغربيون لا يَنوُونَ الانخراط في عمليات إعادة إعمار قبل بدء عملية سياسية، والمؤسسات المدنية ترغب بأن تستمر أعمالها الإنسانية التي كانت تتركز على الاستجابة الطارئة.

والحديث الراهن عن تعافٍ مبكر للمناطق السورية خلال فترة النزاع يشبه الحديث عن خطة استشفاء لمريض ما يزال في غرفة العمليات، قد يكون الأمر صحيحاً، ولكنه مبكر للغاية، لكن من ناحية أخرى فإن دفع عجلة الاقتصاد قادر على تحريك عجلات أخرى في السياسة والأمن والعَسْكَرة.

نظريّاً تتكوّن عملية التعافي المبكّر من دعم وترميم للبنى التحتية الرئيسية لإيصال الخدمات للمستفيدين كصيانة الطرقات وترميم الشبكة المائية والصرف الصحي، إضافة إلى تعزيز قدرة الأفراد على الإنتاج وتأمين سعيهم للوصول إلى مصدر رزق دائم، كذلك تعزيز دور المجتمع المدني وإرساء الحَوْكَمة ودفع عجلة الاقتصاد[1].

في حالة سورية تستهدف عملية التعافي المبكر جمهوراً واسعاً من السوريين؛ نازحين وفقراء، أطفالاً ونساء، أصحاب احتياجات خاصة، ومعتقلين سابقين وأسر المعتقلين، وشباباً وفتيات في أعمار مختلفة، باختصار يُتوقع أن جمهور التعافي المبكر المستهدف هو معظم السوريين الذين يعيشون داخل البلاد على أقل تقدير؛ فالتعافي هنا للظروف العامة والبيئة المحيطة والتشابكات الاجتماعية والاقتصادية في سورية.

لقد تأثّرت مشاريع التعافي المبكّر بالعديد من التحوّلات منذ عام 2022؛ حيث اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية، وطبّعت الجامعة العربية علاقاتها مع النظام، ووقعت كارثة الزلزال، ومن شأن ذلك كله أن يؤثر على مستقبل العملية، إضافة للوضع في دول الجوار الذي يُوصَف بغير الهادئ.

إنّ التركيز على مشاريع التعافي المبكر وأي قضايا تتعلق بدعم الاستقرار في سورية ستكون محل اهتمام كبير للجميع، سواءً تلك الأطراف التي تسعى لتحويل هذه المشاريع إلى مصلحتها لتعزيز وضعها وتضخيمه على حساب الآخر، أو للأطراف الضعيفة التي عانت –وما تزال تعاني– وترغب بالحصول على دفعة للتقدم نحو الأمام.

[1] خالد التركاوي، **التعافي المبكّر في سورية: سُبُل تعزيز استفادة المتضرّرين**، مركز جسور للدراسات، 2022/4/27، الرابط.

أوّلاً: الواقع الراهن لمشاريع التعافي المبكر في سورية

حصلت سورية حتى منتصف عام 2022 على 753 مليون دولار أمريكي لدعم مشاريع التعافي المبكر[2]، بزيادة أكثر من 100 مليون عن 2021، وقد حدث تطوُّر غير مسبوق مطلع 2023 بوقوع كارثة الزلزال، والتي يُتوقع أن تؤدي لارتفاع هذه المشاريع مع نهاية 2023.

تركزت مشاريع التعافي المبكر بشكل أساسي على المياه، وهذا ينبع من كون المياه قطاعاً حيويّاً ومهمّاً للقطاعات الأخرى، كذلك نظراً للأضرار التي لحقت فعلياً بهذا القطاع لأغراض الاستخدام المنزلي أو الزراعة أو الصناعة، في شمال شرق سورية، وبالنصف الأول من عام 2022 تم تنفيذ 148 مشروعاً في قطاع المياه من أصل 358 مشروعاً[3]، أي ما نسبته 41% من إجمال المشاريع.

في شمال غرب سورية تم تنفيذ 248 مشروعاً في مجال المياه من أصل 4700 مشروع طِيلة عام 2022، أي ما نسبته 6% من إجمالي المشاريع، كما تأتي مشاريع صيانة الطرقات ومشاريع الصرف الصحي على أولويات المنظمات العاملة في مشاريع التعافي المبكر، ويحتلّ قطاع الزراعة أولوية مرتفعة نظراً لطبيعة المنطقة.

يُلاحَظ عام 2023 أن صندوق الائتمان لإعادة إعمار سورية –وهو صندوق مموَّل من قِبل أصدقاء الشعب السوري– نفذ مشروعاً يستهدف حوالَيْ 4 آلاف مُربّي ماشية في الرقة لمساعدتهم على رعاية الأغنام بكلفة تفوق مليونَيْ يورو، كما موّل تأهيل 3 محطات مياه في الرقة، وإعادة تأهيل محطة ضخّ مياه في دير الزور، وتأهيل شبكة المياه في إدلب وريف حلب، حالياً يعمل الصندوق على مشاريع بقيمة 32 مليون يورو[4]، كذلك يُلاحَظ أن منظمات الأمم المتحدة تمول مشاريع مختلفة في مجال المياه والطرقات وسواها.

---

[2] **نجاة رشدي: برامج التعافي المبكر في سورية تلقت 753 مليون دولار منذ بداية 2022**، تلفزيون سوريا، 2022/6/27، الرابط.

[3] مناف قومان، **مؤشر التعافي الاقتصادي في مناطق الإدارة الذاتية خلال النصف الأول من 2022** مركز عمران للدراسات، 2022/10/14، الرابط.

[4] **صندوق الائتمان لإعادة إعمار سورية**، الحقائق المالية، الرابط.

بدورها تعمل منظمات المجتمع المدني السوري بشكل كبير على الوحدات السكنية والمخيمات وتأهيل ورصف الطرقات المؤدية إليها، وتأمين مياه الشرب وتصريف الفضلات ومياه الصرف الصحي، حيث تمثل هذه المشاريع معظم الخدمات التي تُقدِّمها، مقابل تراجُع واضح في دورها في توزيع السلل الغذائية التي ما تزال موجودة دون أن تنمو.

أخيراً في مناطق سيطرة النظام السوري؛ تركّزت الأعمال على ترميم السدود؛ حيث تم العديد من أعمال الصيانة للسدود في ريفَيْ دمشق واللاذقية، إضافة إلى إعادة تأهيل محطات ضخّ المياه لصالح الأعمال الزراعية ومياه الشرب، كما هو الحال في محطات دير الزور[5]. فضلاً عن بعض مشاريع صيانة وتشييد محطّات الكهرباء بطاقات إنتاج منخفضة بالاستفادة من الدعم المقدّم من الأمم المتحدة في إطار التعافي المبكّر.

[5] سورية: حقائق وأرقام عن أنشطتنا في النصف الأول من 2023، الصليب الأحمر الدولي، الرابط.

ثانياً: توقّعات مشاريع التعافي المبكّر عام 2023 وبعده

في مؤتمر بروكسل (2023) بنسخته السابعة والمخصص لدعم سورية والمنطقة، تم إقرار حوالَيْ 10 مليارات يورو لدعم السوريين[6]، وهذا المبلغ تم توزيع جزء كبير منه لإغاثة كل من تركيا وسورية بعد زلزال شباط/ فبراير، لكن رغم ذلك يبقى المبلغ المتوقع صرفه في النصف الثاني من 2023 والنصف الأول من 2024 كبيراً، ويكاد يصل إلى 6 مليارات يورو (حوالَيْ 6.2 مليار دولار).

بناءً على بيانات سابقة يُتوقع أن تتوزع هذه المبالغ وَفْق ما يلي: 33% تركيا، و13% لبنان، و10% الأردن، و10% مناطق الإدارة الذاتية، و11% مناطق النظام السوري، و15% مناطق المعارضة السورية، و8% مناطق أخرى، أي أنّ حوالَيْ 2.2 مليار دولار مخصصة لدعم الشعب السوري في سورية، وبالتالي المبالغ الأكبر هي لصالح دعم دول الجوار والسوريين فيها.

كذلك –وبالاستناد إلى بيانات سابقة– يُمكن توقُّع المبالغ المصروفة على مشاريع التعافي المبكر من الأموال القادمة من المانحين الغربيين، مقابل تلك التي ستذهب للاستجابة الطارئة –انظر الشكل التالي[7]– لكن ذلك لا يعني بالنتيجة أنه لن يكون هناك مشاريع أخرى يُمكن أن تتم عن طريق أفراد أو هيئات خاصة، والحديث هنا عن كل المناطق التي تتلقى تبرُّعات من مؤسسات وأفراد لتنفيذ مشاريع مختلفة، فيما تأتي هذه التقديرات بشكل رئيسي من مانحين غربيين على خلفية مؤتمر دعم سورية.

[6] **مؤتمر بروكسل السابع 10.3 مليار دولار لدعم سورية**، "الجزيرة نت"، 2023/6/15، الرابط.

[7] تم تقدير هذا الشكل بناءً على المبالغ السابقة المصروفة على المشاريع التي تم نشرها أو التصريح بها في عدة مصادر. على سبيل المثال: تصريح نجاة رشدي التي تحدثت سابقاً عن مشاريع التعافي المبكر، الرابط.

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

توقّعات المبالغ التي ستُخصّص لمشاريع التعافي المبكر عام 2023 ومطلع عام 2024 (مليون دولار)

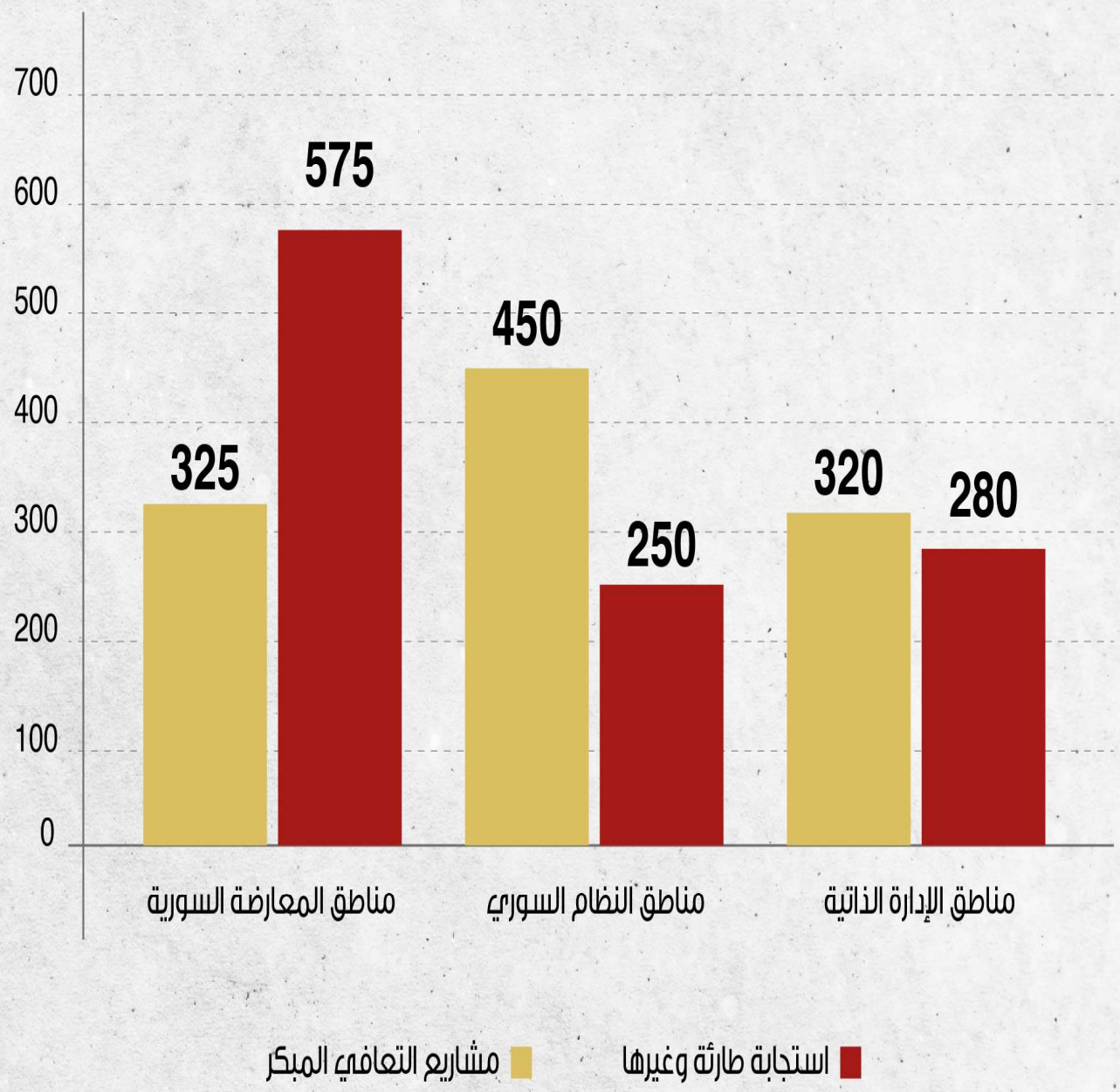

ثالثاً: مشاريع التعافي المبكر ومسار التطبيع العربي

بدأ مسار التطبيع العربي مع النظام السوري بجهود إماراتية منذ نهاية عام 2018[8]، وفي عام 2023 حقّق اختراقاً بحضور الأسد اجتماع القمة العربية في الرياض، لكن بالمقابل كانت هناك شروط عربية لاستكمال عمليّة التطبيع؛ تشمل قضايا اللاجئين والمخدّرات والمياه والعملية السياسية وغيرها وجميعها مبنية على نهج الخُطوة مقابل خُطوة، لكنّ النظام أشار إلى ضرورة رفع العقوبات وبَدْء عملية التعافي لإعادة اللاجئين[9]، أي أنه يرغب فعلياً بأن يقوم العرب –ومَن يتفقون معهم– ببَدْء عملية التعافي المبكر لاتخاذ خُطوة من طرفه تتعلق بإعادة اللاجئين.

بالمقابل جدّد الاتحاد الأوروبي موقفه القائم على استمرار اللاءات الثلاث وهي لا للتطبيع، ولا لإعادة الإعمار، ولا لرفع العقوبات عن النظام ما لم يَقُمْ بخُطُوات عملية لحل الأزمة[10]، لكن بعض المسؤولين في الدول الأوروبية رحبوا بالجهود العربية، ووجدوها محاولة يجب دعمها لحلّ الأزمة، عموماً يُتوقع أن يكون مسار التعافي المبكر في ضوء مسار التطبيع العربي وما يرافقه من ظروف دولية وَفْق أحد السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول– استجابة النظام لمتطلّبات المبادرة العربية:

وَفْق هذا السيناريو سيُقدِم النظام على خُطُوات إنسانية وسياسية فعليّة بموجب نهج الخُطوة مقابل خُطوة، كإطلاق سراح بعض المعتقلين في إطار الاستجابة لشرط تهيئة الظروف لإعادة اللاجئين، أو أن يستمر بالسماح للمساعدات الإنسانية بالدخول من المعابر عَبْر الحدود، أو أن يُقدِم على تطوير علاقاته الدبلوماسية مع العرب، أو التعاون الجدّي في ملفّ مكافحة المخدرات كالمساهمة في المعلومات حول شحنات الكبتاغون وملاحقة قوائم التجار والمهرّبين الذين سلمهم الأردن للنظام، بمعنى أنه قد تكون هناك خُطوة أو أكثر مرضِيّ عنها عربياً.

[8] فراس فحّام، **مسار التطبيع العربي مع النظام السوري ومستقبله**، مركز جسور للدراسات، 2021/9/13، الرابط.
[9] **المسار العربي لحل الأزمة السورية**، العربي الجديد، 2023/7/5، الرابط.
[10] **الاتحاد الأوروبي يوضح لعنب بلدي موقفه من التطبيع العربي**، عنب بلدي، 2023/6/12، الرابط.

الردّ العربي المقابل قد يأتي على شكل دعم بعض المشاريع الزراعية، وتقديم مزيد من الدعم لمشاريع المياه والكهرباء وغيرها من البنى التحتية، وسيكون استمرار هذا الدعم وحجمه مرهوناً بمزيد من الخُطوات من طرف النظام، مما قد يُعزّز دور الاتحاد الأوروبي كذلك في مسار دعم المشاريع.

يُعاب على هذا السيناريو عدم القدرة على معرفة إلى أيّ حدّ يُمكن أن يتجاوب النظام مع الخطوات، كونه لم يَقُمْ بأي خُطُوات سابقة مماثلة، ولا يُتوقَّع أن يفعل أصلاً.

السيناريو الثاني– عدم استجابة النظام لأيّ متطلّبات عربية:

وَفْق هذا السيناريو سيُحاول النظام الالتفاف على المبادرة العربية من خلال تقديم تصريحات وخُطُوات وهمية، ولن يكون هناك أيّ شيء فعلي في مَسار التطبيع، مما يجعل العرب يقومون بالإحجام عن تطوير الدعم فيما يتعلق بالمشاريع المتوقَّعة، والمحافظة على الوضع الحالي، أو دعم مشاريع التعافي المبكر بالحدّ الأدنى المشابه لما كان عليه مطلع 2023 ، فيما سيستمر الوضع شمال شرق سورية وشمال غرب سورية كذلك على ما هو عليه، ولن يكون هناك زيادات في المشاريع فعلياً.

السيناريو الثالث– فشل مبادرة التطبيع العربية:

وَفْق هذا السيناريو سيملّ العرب من التعامُل مع النظام، بعد اكتشافهم سياسته القائمة على "الإغراق في التفاصيل". وقد تكون هناك ردة فعل عكسية تتمثل بضعف تمويل مشاريع التعافي المبكر، كما سيستجيب المجتمع الدولي المراقب للعملية لهذا السلوك من خلال الضغط على النظام بتخفيض الدعم لتلك المشاريع أو إيقافها.

من جانب آخر يُتوقَّع في شمال سورية أن يكون دور العرب أقل حضوراً باستثناء الدور القطري الرسمي، والدور الكويتي غير الرسمي، والذي سيدعم مشاريع التعافي المبكر ومشاريع الإسكان، وفي شمال شرق سورية قد يتم تقديم بعض الدعم للمناطق العربية من قِبل دول الخليج في سبيل تنفيذ مشاريع تعافٍ مبكر في الرقة أو دير الزور أو بعض القرى المختلفة.

أي في حال نجاح المبادرة العربية –وهو احتمال ضعيف– فإن مشاريع التعافي المبكر في مناطق سيطرة النظام سترتفع وربما سترتفع كذلك في شمال سورية، لكن في حال الفشل فلن يكون هناك زيادة، بل ربما يتراجع الغرب عن منح الرخص والاستثناءات التي أُعطيت من قانون العقوبات.

رابعاً: الموقف الغربي من مشاريع التعافي المبكر ومستقبلها في سورية

بعد أكثر من اثنَيْ عشر عاماً من النزاع في سورية لم يَعُدِ الغرب ينظر له كأولوية عالمية؛ بسبب انشغاله في الحرب مع روسيا في أوكرانيا، مع ذلك بقي للقضية السورية 3 أو 4 نقاط رئيسية ما تزال تحظى باهتمام الغرب، وهي:

- **روسيا:** يسعى الغرب إلى عدم انخراط أيّ قوى سوريّة في الحرب إلى جانب روسيا بما في ذلك النظام، وكان قد فرض عقوبات على كل مَن يسانده، حتى هذه اللحظة يترك النظام مسافة واضحة من الحرب في أوكرانيا، وعلى مستوى التصريحات فهي لا تُعَدّ تصريحات شديدة ضد الغرب مما يعني أن دعم الأخير لمشاريع التعافي المبكر حتى اللحظة مبنيّ على حياد النظام من الحرب في أوكرانيا، لكنّه قد يأخذ منحى الزيادة أو النقصان بحسب موقف النظام من هذه الحرب.
- **إيران:** ما تزال إيران تميل لدعم روسيا في مواقفها وأعمالها، ويتوقع الغرب أن نفوذ إيران في سورية لا يشكل خطراً عليه، بخلاف ما تعتقده إسرائيل، لذا فإن مشاريع التعافي المبكر جنوب سورية قد تكون أكبر في حال قدرة النظام على إبعاد أو إضعاف نفوذ إيران عن الحدود الإسرائيلية.
- **اللاجئون:** يُشكّل اللاجئون في دول جوار سورية عبئاً على الغرب الذي يعتقد أن هذه الدول تقوم بابتزازه، كذلك ما يخصّ اللاجئين على أراضيه وتدفُّقهم المستمر، لذلك إن اتخاذ النظام أي خُطُوات لتسهيل عودة اللاجئين سيترافق حكماً بزيادة تدفُّق الأموال ودعم مشاريع التعافي المبكر.
- **المخدرات:** تشغل المخدرات العرب بشكل أكبر من الغرب، الذي يتخوف من وصولها إلى أراضيه، خاصة أنّ بعض الشحنات وصلت فعلاً، كذلك يتخوف أن تُقوّي هذه الأعمال النظام، وأن تصبّ في صالح عدم القدرة على احتوائه، وتخلّ بالتوازن الحاصل في المنطقة، بالتالي فإن اتخاذ النظام أي خُطوات جدية في قضية تخفيض إنتاج المخدرات وتصديرها أو إيقافها سيزيد من مشاريع التعافي المبكر وبالعكس.
- **الإرهاب:** لا شكّ أن التحالف الدولي بوجوده على الأرض أعاق مزيداً من توظيف قضية الإرهاب من قِبل روسيا والنظام، لكن النظام وبعض القوى الأخرى ما زالوا قادرين على ابتزاز الغرب بهذا الملفّ ولو بشكل أقل بكثير من السابق؛ لذلك إن دعم الاستقرار بالنسبة للغرب هو مسألة مهمة في سبيل عدم عودة التنظيمات المتطرّفة مثل داعش.

خامساً: مصالح المتضررين

تُعَدّ الفئات الضعيفة في سورية هي المتضرر الأكبر في ظل الظروف الراهنة، وشريحة الفئات الضعيفة ترتفع مع مضيّ الزمن، وإن عدم اتخاذ خُطُوات عملية لمساعدتهم ستبقيهم بعيدين وأكثر هشاشة، وهذا ما يدركه المانحون والدول المجاورة، يُمكن تقسيم المتضررين إلى عدة فئات، هي:

- **اللاجئون في دول الجوار**: يُعَدّ اللاجئون في تركيا ولبنان من أكثر المتضررين من عدم الاستقرار في سورية؛ حيث يتم الضغط على هؤلاء باستمرار في سبيل العودة، ويزداد ذلك مع كل مناسبة اقتصادية أو سياسية في البلاد، ويُتوقع أن الاستقرار سيشكل عاملاً جيداً ليتنفس هؤلاء ويتمكنوا من اتخاذ قرار لا يندمون عليه، من جانب آخر إن عدم الاستقرار سيدفع هؤلاء اللاجئين لتحمُّل المزيد من الضغط أمام دعوات ترحيلهم إلى سورية، ولا شك أن عمليات التعافي المبكر ستساهم بدعم الاستقرار في البلاد، لكن بعد ضمان عدم ذهابها إلى صالح النظام أو أي طرف محلي يمكن أن يستغلّ هذه الظروف، لذلك يُتوقّع أن تستمر تركيا وقطر في مقاربتهما لدعم الاستقرار شمال غرب سورية بغرض إعادة مزيد من اللاجئين، كما يُتوقَّع أن تقدم بعض الدول –بما فيها الغربية– بعض الدعم للبنان بين الفَيْنة والأخرى في سبيل تخفيض أصوات المعارضين لوجود اللاجئين السوريين لديه.
- **المقيمون في مناطق الإدارة الذاتية**: يُعَدّ السُّكّان المحليون والنازحون في مناطق شمال شرق سورية من الفئات الأكثر تضرراً، وتُعَدّ مشاريع التعافي المبكّر الحالية مقبولة نسبياً فيها؛ لأسباب تتعلق ببساطة العيش، وعدم وجود قصف فعلي على هذه المناطق، إضافةً إلى أن المنطقة زراعية بالمجمل، مع الإشارة إلى أن زيادة هذه المشاريع خاصة في مناطق مثل الرقة ستؤدي إلى تحسين حياة السُّكّان وتطوير المنطقة بشكل كبير، وفي هذه المنطقة يُتوقَّع أن يستمر الحدّ الأدنى من المشاريع المتدفقة من دول غربية مختلفة.
- **المقيمون في مناطق المعارضة**: يعيش مئات الآلاف في المخيمات في مناطق شمال غرب سورية، ويعانون من مسائل متعلقة بعدم توفُّر المياه والصرف الصحي والعمل والكهرباء وغيرها، ولا شكّ أن مشاريع التعافي المبكر ستصبّ في صالحهم، لذلك ستستمر الدول الغربية بدعم مشاريع متنوعة لكنها ستبقى بالحدّ الأدنى، ولن تكون ذات أثر كبير قبل 6 أو 7 سنوات.

- **المقيمون في مناطق النظام:** المتضرر الأكبر من سياسة النظام هو المقيم في مناطق سيطرته، فهو يستغلّ هؤلاء ويضغط عليهم في سبيل جلب أموال من الخارج عن طريق حوالات معارفهم، أو استجرار أموال غربية للصرف عليهم، رغم أن شركاءه روسيا وإيران لا يدفعان أي مبالغ على المشاريع التي تصبّ في صالح السكان، بل ينفقان الكثير على الحرب، وفي ظل الظروف الراهنة لا يُتوقع أن تزيد المبالغ السنوية المتدفقة لمناطق النظام عن مليار دولار تذهب معظمها لمشاريع التعافي المبكر التي تتعلق بالمياه والتعليم وترميم البنية التحتية، لكنها قد تتراجع بعض الشيء خلال عامين أو ثلاثة في حال لم يتخذ النظام خُطُوات فعلية لدعم الاستقرار.

خُلاصة

يبدو أن مَسار التعافي المبكر في سورية ليس مجرد مبالغ مالية يتم منحها للمنظمات الإنسانية لتنفيذ أعمال تساعد الفئات الضعيفة على النهوض من واقع مؤلم، فهو أداة سياسية مرتبطة بمصالح الأطراف المحلية والدولية، فضلاً عن كونه مسألة فنية معقدة تتعلق بتقييم احتياجات الفئات المختلفة وآليات إيصال الأموال بما يحقق أقصى فائدة ممكنة.

من الواضح، أن التعافي المبكّر بوصفه أداة تُستخدم حالياً لتعزيز جهود الدول العربية في تطبيع العلاقات مع النظام عن طريق إعطائه بعض المنح والمزايا الإضافية، وتُستخدم من جهة الغرب كوسيلة للاستغناء عن مسائل الاستجابة الطارئة مستقبلاً؛ في سبيل جعل المجتمعات المحلية أكثر قدرة على الاعتماد على نفسها، وأقل ميلاً نحو الهجرة، كما تُستخدم من قِبل دول الجوار لدعم جهود البلديات المحلية وتحقيق مكاسب سياسية في مواجهة مختلف الأطراف.

وبالتالي يُتوقع أن يستمر هذا النهج من قِبل معظم الدول المانحة، وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة التي يُمكن أن تستمر لفترة تزيد عن 3 سنوات وتقلّ عن 5 سنوات مقبلة في هذه السياسة، فيما سيتوقف الموقف العربي على نتائج مبادرة التطبيع.

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مول اوف اسطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co